

البنية التمكينية للحكومة الالكترونية

زاوي شهرزاد . نبيلة -

ملخص:

لاشك في إن التطور الكبير والملمحوظ الذي طرأ على وسائل الاتصال بظهور ثورة المعلومات والاتصال وتطورها بشكل هائل في الحقبة الأخيرة ، قد أثر بشكل واضح في الأنشطة الحياتية، وبدأ التحول التدريجي من الأنشطة العادية إلى الأنشطة الإلكترونية، وخصوصاً مع تعاطف الاستفادة من إمكانيات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

كما أن انتشار هذه الأخيرة في دول العالم المتقدم أدى إلى ظهور المجتمعات الالكترونية (e-society)، وظهور الشركات الالكترونية (e-Business) والتجارة الالكترونية (e-Commerce) التي حققت مكاسب كبيرة في القطاع الخاص، كان من العوامل المحفزة للقطاع العام للتطوير التكنولوجي لتلبية رغبات المجتمعات الالكترونية والشركات التي تتعامل بها من خلال التجارة الالكترونية ، أيضاً رأى القطاع العام فرصة في ذلك لتطوير نفسه من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتحقيق مكاسب مادية، ودائية ، وخدماتية وحياتية سياسية وديمقراطية وهو ما أصبح يعرف باسم " الحكومة الالكترونية " .

Enabling infrastructure for e. government

Summary: There is no doubt that the great and remarkable development occurred in the means of communication, the emergence of information revolution and its development dramatically in recent times has had an impact on the activities of life and began a gradual transition from simple activities to electronic ones, particularly with the greater benefit of electronic information network , the spreading of the internet in the developed world led to the emergence of e.societies ,the appearance of e. business and e. commerce which has realized big gains in the private sector. This was a stimulator for the public sector for a technologic development to scatter itself technological application of information and investigation of material gains. as well as political and democratic gains which is known as the electronic government.

مقدمة

إن مصطلح الحكومة الإلكترونية هو مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتوفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية وكذلك لضمان سرعة التعامل مع المؤسسات الحكومية ، الشركات ، والمواطن المقيم والمستثمر والأجانب . وعلى الرغم من أن لكل نوع من هذه التقنيات ساحته الخاصة التي تجعله مستقلاً بذاته عن الآخر إلا أن هناك ساحة ثالثة تتطلب نوع من التعاون والتمازج بين كل من الحكومة الإلكترونية ونظم المعلومات الجغرافية .

1/ تعريف الحكومة الالكترونية:

الأمم المتحدة عام 2002 عرفت الحكومة الالكترونية بأنها " استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لإرسال معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"

منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) عام 2003 عرفت أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل². هناك أيضاً تعريفات أخرى لعدد من الباحثين في مجال الحكومة الالكترونية فمنهم من عرفها بوسيلة لتحسين القطاع العام والحكومي وآخرون عرفوها بوسيلة لتحقيق الإصلاح وتغيير العمليات الهيكلية و الثقافة الحكومية وآخرون ركزوا على جانب تحسين الاتصال مع المواطن وتحقيق ديمقراطية أكبر ، وهناك من ذر أنها قضية تجارية تتعلق بزيادة العوائد وتحسين الأداء والوضع التنافسي للمؤسسات والدوائر الحكومية. ومن بين أهم هذه التعريفات ما يلي : (UNESCO and The World Bank) عرفت الحكومة الالكترونية بأنها " تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدي إلى:

- التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومة والأعمال - القيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية ببعضها البعض إلكترونياً بغية تبسيط وتحسين أوجه الحكومة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين والأعمال على حد سواء.
- كما يعرفها (Gilder, 2000) بأنها "عبارة عن نشاط اقتصادي يتولى مهام توصيل الخدمات العامة بطريقة إلكترونية ومتكاملة على الخط المباشر إلى المواطنين ومنظمات الأعمال بحيث تضيف قيمة حقيقية مضافة يشعر بها المنتفعون منها، كما تساهم في تكوين علاقات تفاعلية مع المواطنين أفراداً أو مؤسسات، من خلال تزويدهم بخدمات غير نمطية تتناسب مع خصوصياتهم وحاجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم"².
- و يرى بعض الكتاب الآخرين مثل (Alquist, et al, 2001) أن "الحكومة الإلكترونية تمثل مفهوماً ونموذجاً فريداً للمعلومات والخدمات العامة وتستهدف في الأساس تحقيق ما يلي:³
- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاجة إليها بغض النظر عن أمان تواجدهم أو أوقات التقدم لها.
- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي حيث أنه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة منشآت الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم الانتقال على الخط للحصول على الخدمات والمتطلبات، أي أن الحكومة الإلكترونية تقدم فرصاً لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات منشآت الأعمال بل والمواطنين المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن .
- تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير. ويمكن تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية بأنها إدارة عامة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للمواطنين ومنشآت الأعمال القادرة على الاتصال إلكترونياً عن بعد. وقد أصبح هذا المفهوم قابلاً للتطبيق بفضل التقدم السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في المنظمات والمصالح الحكومية المختلفة وحقت كثيراً من الدول المتقدمة تقدماً كبيراً في هذا الإطار.
- ويمكن جوهر وفلسفة الحكومة الإلكترونية في تغيير نمط وأسلوب تعامل وتفاعل المواطنين ومنشآت الأعمال على اختلاف توجهاتها وأنواعها وتجاهها معها. ويحتم هذا المفهوم الجديد للحكومة الإلكترونية بضرورة تنظيم المعاملات والخدمات الحكومية المختلفة، وإعادة هيكلتها إلكترونياً للتخلص من الروتين والبيروقراطية الشائعة في الأعمال والمهام العامة لترتبط باحتياجات المواطنين ومؤسسات المجتمع المختلفة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة التي أصبحت متاحة وتعمل على توفيرها خطط تمهيد البنية الأساسية في الدول المختلفة.
- وبذلك لا يقتصر مفهوم الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين بل في إعادة آلية وإعادة هندسة وهيكلية الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعياً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة. وعلى ذلك فالحكومة الإلكترونية تعمل على تحقيق نموذج متقدم يعقد على استخدام المعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة لإحداث التغيير التحولي وليس مجرد إحداث تغييرات وقتية أو تدريجية على هياكل الأعمال القائمة بالفعل وعليه ومن خلال هذه العينة من التعريفات نستنتج :- إن الحكومة الإلكترونية مرتبطة بصورة أساسية بالإدارة العامة وبالأممزة الحكومية وإن كانت لا تهتم القطاع الخاص أو القطاعات الأخرى
- إن النظام المعلوماتي الافتراضي لا يمكن التماس مكوناته وعملياته، وإنما نعرفه من خلال نتائجه وثماره.
- إن الحكومة الإلكترونية تعقد على التنمية الرقمية ذات البنية الإلكترونية.
- إن المورد الرئيسي في الحكومة الإلكترونية هو المورد المعلوماتي.
- تنقسم الحكومة الإلكترونية بدرجة عالية من الاعتمادية المتبادلة والمتكاملة.
- تسمح بالتبادل التآخري بين أطراف الحكومة الإلكترونية وهي المنظمات الحكومية والمنظمات الاجتماعية والخيرية والمنظمات المهنية وجمهور المستفيدين.

2/ الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية:

أ-

الخدمة الصاء: وتمثل في النافذة الإلكترونية في تقديم معلومات عن الخدمات والمعاملات التي تبثها الجهة الحكومية للمواطن وليس هناك إمكانية للتفاعل مع المستخدم

ب- خدمة التلكس : وتحدث عندما يقدم الموقع خدمات متعددة هي أكثر تطورا، مثل رسوم الخدمات التي يمكن إن يسدها المستخدم
ت - الخدمة المتطورة: وهي التطبيق الكامل للحكومة الإلكترونية حيث يمثل الموقع الإلكتروني، بيئة عمل داخلية حية تمثل فعليا بيئة الجهاز الإداري مع القدرة على تلبية جميع طلبات المستخدمين من خلال هذا الموقع. ويتضح من ذلك أن الحكومة الإلكترونية تتضمن جانبين هما :

-العمل عن بعد : وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لانجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون حضور الموظف في مكان معين، ادن فيمكن للموظف أن يؤدي عمله مثلا في منزله.

- الخدمة عن بعد: وهنا يمكن للمستخدم الاستفادة من الخدمة في المكان والزمان اللذين يرتئيهما من دون الارتباط بزمان أو مكان محدد. وهكذا فان الخدمة الإلكترونية تنقسم باللازمية واللامكانية.

3/ أهداف الحكومة الإلكترونية²: تمثل الحكومة الإلكترونية التحول الذي يساعد المواطنين والأعمال لكي تجد فرصا جديدة في اقتصاد المعرفة الدولي، فهي تمثل إصلاح كيفية عمل الحكومة، إدارة المعلومات، إدارة الوظائف الداخلية بالمنظمة، خدمة المواطنين ورجال الأعمال. وفي هذه الحكومة الإلكترونية تستخدم التكنولوجيا الحديثة كأداة للتنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية، أو الإصلاح الإداري المستهدف المركز حول خدمة المواطن. وتنقسم أهداف الحكومة الإلكترونية إلى قسمين أهداف داخلية وأهداف خارجية، الأهداف المركزية على أعمال المصالح الحكومية الداخلية الغير ظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تسهيل وسرعة أداء الخدمة، الشفافية، إمكانية: المحاسبة، الكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية. ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية. أما أهداف الحكومة الإلكترونية الخارجية فإنها توجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على الخط. ويسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية الداخلية سرعة وشفافية وإمكانية المحاسبة والكفاءة والفعالية الخاصة في التواصل مع الجمهور والمواطنين والأعمال والأجهزة الحكومية الأخرى. وقد حددت (جامعة الدول العربية، إعلان القاهرة، 18 يونيو 2003) ستة أهداف رئيسية تنقسم بها استراتيجيات الحكومة الإلكترونية كما يلي:

تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار.

ضمان التنفيذ المريح لخدمات الحكومة ومعلوماتها.

- توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل.

- التكامل بين الخدمات ذات الصلة.

- بناء ثقة المستخدم.

- زيادة اشتراك المواطنين في الخدمات.

أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامة الحكومة الإلكترونية عائدا مملوسة، سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه وأعماله. كما أن الخدمات المباشرة تعتبر جزءا من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية. وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام التليفون، الفأس أو الطرق اليدوية، إلا أن الهدف الأهم هو تحسين جودة الخدمات وتوفيرها. ولا شك أن الخدمات المباشرة لها ميزة فريدة تتمثل في سهولة التنفيذ في أي وقت ومن أي مكان به إمكانيات الربط مع الشبكات المتاحة التي تقدمها.

وبذلك يمكن تفسير مجالات الرؤيا والأوليات التي يجب مراعاتها في أن عرض الحكومة الإلكترونية تتمثل في مشاركة أهداف المجتمع، لذلك تبدأ عملية التخطيط لإنشاء رؤية عريضة للحكومة الإلكترونية التي يشترك فيها كل من المواطنين، رجال الأعمال، المسؤولين الحكوميين، الجمعيات الأهلية المدنية والأطراف الأخرى. مما تقدم يمكن تحديد مزايا إقامة الحكومة الإلكترونية حسب (O'Reilly, Jim, 2002) كالآتي:

تحسين الخدمات الموجهة للمواطنين - تحسين إنتاجية وكفاءة المصالح والمنظمات والتخلص من بيروقراطية الأداء- تشجيع النظام القانوني وتطبيق القانون، ومساندة ودعم القطاعات الاقتصادية - تشجيع الإدارة الجيدة وتوسيع المشاركة. إنشاء قنوات اتصال إضافية بين المواطنين ومنشآت الأعمال ومنظمات المجتمع المختلفة من جهة والأجهزة والمصالح الحكومية من جهة أخرى تسويق المنتجات والخدمات عالميا من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لسد الفجوة الرقمية مع المجتمعات المتقدمة. التأهيل والتنمية المهنية والتدريب والتعلم المستمر مدى الحياة.

وعند معرفة أهداف الحكومة الإلكترونية يتم تطبيقها على ثلاث أبعاد هي على التوالي:

- * من حكومة لمواطن: أي اتصال بين الحكومة والمواطن لتقديم معلومة أو خدمة عن طريق تكنولوجيا المعلومات.
- * من حكومة لشركة: أي اتصال بين الحكومة وشركه لتقديم معلومة أو خدمة عن طريق تكنولوجيا المعلومات.
- من حكومة لحكومة: أي اتصال بين موظف لدائرته الحكومية أو اتصال بين دائرة حكوميه وأخرى حكوميه للحصول على معلومة أو لتقديم معلومة أو خدمة عن طريق تكنولوجيا.

4/ متطلبات الحكومة الإلكترونية في النظام الاقتصادي الجديد: وتضم متطلبات تقنية وبيئية

4-1/ المكونات والمتطلبات التقنية للحكومة الإلكترونية: يشكل هذا المحور الحجر الأساس لموضوع الحكومة الإلكترونية، حيث يمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح المشروع ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيا مع ضمان سيرها ودقتها، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية مع ضمان صحتها ومصداقيتها، لأن جوهر العمل الإلكتروني يعتمد أساسا على ثلاث خصائص أساسية هي:

- _التخزين: ونعني به حفظ المعلومات الكبيرة في أحجام صغيرة وتحويل الملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية صغيرة الحجم.
- _النقل: ويعني تحديث المعلومات المخزنة إلكترونيا بسرعة كبيرة جدا مما كانت كمياتها بواسطة أجهزة الحاسب الآلي.
- _ مكونات البيئة التقنية :

الحاسوب الآلي

شبكات الحاسب الآلي (الشبكة الداخلية للمنظمة infranet ، الشبكة الداخلية للمنظمة والعملاء Exfranet الشبكة العالمية Internet)، ويتم عن طريق هذه الشبكات تقديم الخدمات الآتية: (خدمة الاتصال عن بعد، خدمة البريد الإلكتروني، خدمة الملفات، خدمة المحادثات).

3-الموقع على الشبكة العالمية

4- وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي

5- أجهزة التحكم بالاتصال (أجهزة إرسال واستقبال).

4-2/ المكونات والمتطلبات البيئة للحكومة الإلكترونية: وشمل جميع التجهيزات البيئة التي تعتمدها الدولة لإنجاح الحكومة الإلكترونية وهي :

- تهيئة القطاعات الحكومية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

- التنبؤ و مواآبة جميع المتغيرات والتطورات في مجال التكنولوجيا والمعلومات.
- جاهزية لبنية لتحتية للمعد ما لاتصالا
- توفير الموارد البشرية اللازمة وجاهزية المدراء الحكوميين للتغيير.
- تخصيص الموارد المالية لتطبيق الحكومة الاللكترونية.

5/ علاقة الحكومة الاللكترونية مع الحكم الرشيد:

في ظل تزايد وسرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الدولية أصبحت الحاجة إلى تطوير النظم الإدارية المحلية قادرة على صنع القرارات الصحيحة في الوقت المناسب أمراً لازماً وضرورياً. يستند هذا المفهوم على تصور أن المجتمعات المحلية هم اعرف بمصالحهم ومشاكلهم. لذا يكون نهج اللامركزية من أهم مقومات تطوير الإدارة المحلية. هذا من الناحية الفلسفية والتوجه العام، أما من الناحية التطبيقية فان ذلك يستلزم آلية فاعلة لاستشفاف الرئي العام المحلي والتعرف على المشاكل الاجتماعية والفنية في المجتمع المحلي. فصناع القرار المحلي تلزمهم المعلومات الدقيقة المصنفة التي تنبئ عن الرئي العام المحلي (المشاكل والاحتياجات والإمكانيات والأهداف المحلية في الحاضر والمستقبل). وتوفر هذه المعلومات من شأنها جعل القرار المحلي أكثر فاعلية محليا ثم دوليا من خلال الاستجابة والتكيف مع المتغيرات الدولية في جميع المجالات. ولإنجاح مشروع الحكومة الاللكترونية يجب الأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات في المحيط الخارجي والداخلي للحكومة و التنبؤ بها و كذا عملية التخطيط للقرارات وتنظيمها وإمكانية توجيهها وتوظيفها وفق المتغيرات وأخيرا مراقبتها و تعديلها إن استدعى الأمر، هذا بدون أن ننسى فعالية مدراءها وقدرتها قياداتها على اتخاذ القرار السليم والحكم الرشيد سواء على المستوى المحلي والدولي.

6/ ثقافة المجتمع والحكومة الاللكترونية:

إن فكرة الحكومة الاللكترونية لم تصل إلى النضج الكامل لاسيما في المجتمعات العربية، إذ ما يوجد منها لا يتعدى كونه تطبيقات أولية تتمثل في رقمنة وثمنة بعض الخدمات إلا أن الأمر يتطلب دراسة فكرة الحكومة الاللكترونية دراسة نقدية لبيان الإيجابيات (الطموحات) والسلبيات (التحديات)، أضف إلى ذلك فان الأمر يتطلب دراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تطبيق هذه الفكرة من خلال بعدي الطموحات والتحديات، لتعظيم الإيجابيات و تفادي السلبيات أثناء التطبيق التدريجي لهذه الفكرة. وبالتالي فلا يمكن الحديث عن حكومة الكترونية دون تحديد دور الحكومة في المجتمع وما هو المتوقع منها وأيضا علاقة المواطنين بالحكومة والعكس، وإذا كان القرار العام هو حصيلة الفعل السياسي فان السياسة تعني الحوار والنقاش والتفاوض لجميع السكان وممثليهم للوصول إلى قرارات وسياسات عامة مرضية لجميع فئات المجتمع بمختلف رغباتهم واحتياجاتهم ومصالحهم. ولأن الإدارة أو الحكومة المحلية هي التي تهتم بالشؤون اليومية والقرية للسكان، فان تطبيق الحكومة الاللكترونية أكثر أهمية على المستوى المحلي عنه على المستوى الإقليمي والوطني. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع المحلي وتطور هذه الثقافة ضمن الحكومة الاللكترونية وأهمية توافق هذه الثقافة مع الثقافات الدولية ومدى تطورها. وتشتمل هذه الثقافة على مجموعة المكونات والضوابط التالية:

1-6/ الدين: هو الإطار العام الذي يحكم حركة الحكومة الاللكترونية وعناصرها المختلفة في المجتمعات الإسلامية، أو الغربية، ويعد الدين من الثوابت الرئيسية في الأمة كما يمثل القاسم المشترك للسلوك إزاء مواقف الحياة المختلفة في التربية وإقامة الروابط والعلاقات سواء داخل الفرد نفسه أو مجموعة الأفراد المكونة للمجتمع.

2-6/ القانون: يعد القانون من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي، لأنه ضرورة اجتماعية لازمة لحياة الجماعة، وتدعيم واستقرار النظم الاجتماعية في المجتمع، فبدون قانون لا يمكن تصور نظام يحكم سلوك الأفراد، ويحدد علاقاتهم ببعضهم البعض. ويعد القانون هو الآخر من الثوابت الرئيسية في أي حكومة لاسيما الحكومة الاللكترونية لأنه يستمد نصوصه من الدين كأحد الركائز الأساسية بالإضافة إلى النصوص والتشريعات التي تصدرها الدولة.

ورغم ثبوت هذا القانون في الحكومة الالكترونية إلا أن الأفراد سيحتاجون إلى قوانين جديدة تحكم الأطر الجديدة بين الأفراد، فعلى سبيل المثال يوجد حالياً قوانين تحكم التعاملات بشقيها الاجتماعي والاقتصادي التي تنطوي عليها عملية حصول المواطنين على الخدمة في نظام الحكومة التقليدية ، إلا أن هذه القوانين لن تكون كافية لضبط التعاملات الجديدة التي تنشأ بسبب الحصول على الخدمات من خلال الانترنت. وبالتالي فيجب على الدولة تجديد كل القرارات والتشريعات التي تتطلبها الحكومة الالكترونية.

3-6/ الثقافة: تقوم الثقافة بدور حيوي في تحديد نظم المجتمع، وصياغة بنائه، وتأطير مظهره، وهذا ما قرره العديد من علماء الاجتماع، والثقافة تتطور ولا تتغير لذا تعد من الثوابت المرتبطة التي تتأثر و تؤثر في الحكومة الالكترونية، و تعتبر الثقافة في الحكومة الالكترونية إحدى التحديات المهمة بسبب الأمية لبيتي يعاني منها عدد كبير من المواطنين لاسيما في المجتمعات النامية في استخدام الحاسب الآلي وكذا وسائل الاتصال الالكترونية بجانب أمية القراءة والكتابة أصلاً.

4-6/ التقاليد والمؤثرات الاجتماعية: تتميز التقاليد الاجتماعية بأنها ذات مرجعية تتفق مع أحكام الدين، مما يجعل من التقاليد أقرب إلى العرف أو القانون، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تقاليد كل مجتمع في إنجاح الحكومة الالكترونية ، أضف إلى ذلك وهو الأهم مثلاً الإنسان المسلم ورغم ما تقدمه له الثورة المعلوماتية فان تعامله مع باقي أفراد المجتمع يتم من خلال قواعد الدين الإسلامي، مما يؤكد على أن الناس لن تقبل التقاليد التي تتعارض مع ما ألفه الأفراد في مجتمعه من قيم وأخلاق.

5-6/ تيان المجتمع: ويمثل عامل مهم في تحديد شكل ونمط ودرجات العلاقات الاجتماعية التي تربط بين مختلف الأفراد وفي عصر المعلوماتية حتماً سيتغير تيان المجتمع، فمجتمع الجماعة المهنية على سبيل المثال لن يكون بالشكل التقليدي المتعارف عليه، حيث العمل في مكان واحد ووقت محدد، وبالتالي تحقيق الاتصال المكاني و الزماني، بينما في عصر المعلوماتية فهناك تغييرات كبيرة متوقعة في المجتمع المهني وباقي المجتمعات الأخرى تنشأ من تحقيق الاتصال بشكل لا مكاني ولا زماني.

6-6/ عمر المجتمع: يعد عمر المجتمع من العوامل المهمة والفاعلة في التأثير على أي منظومة تحكم التعامل بين الأفراد داخل المجتمع المنبثقة عن النشاط الحياتي، سواء كان نشاط اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي. وعمر المجتمع من العوامل المتغيرة ، اذ كل عام يمر على المجتمع يزيد في رسوخ أساليب التعامل بين الأفراد.

وبالتالي فإن يجب على الدولة الأخذ بعين الاعتبار عمر المجتمع المطلوب لنشأة الحكومة الالكترونية .

7-6/ حجم المجتمع: لا شك في أن العلاقات التي تربط ما بين حجم المجتمع وحجم الحكومة التي تخدمه هي علاقة طردية، بمعنى أنه كلما قل عدد أفراد المجتمع كلما صغر حجم الحكومة وصغرت إدارتها، وكلما ازداد حجم المجتمع كلما زادت وشعبت إدارتها، ومن هنا فان حجم الحكومة الالكترونية يتعلق بحجم كل مجتمع.

8-6/ النظام السياسي: يعد النظام السياسي السائد من العوامل المهمة في تحديد أنماط وطبيعة الحكومة الالكترونية، ففي المجتمعات الديمقراطية على سبيل المثال يمكن أن تحقق الحكومة الالكترونية فائدة كبرى للمواطنين في الازدهار والتطوير.

9-6/ النظام الاقتصادي: النظام الاقتصادي السائد في المجتمع من العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على طبيعة الحكومة الالكترونية وبنية عملها وحجمها والكيفية التي يتم بها التواصل مع المواطنين. لذلك الحكومة الالكترونية تختلف حسب النظام الاقتصادي السائد من مجتمع إلى آخر.

خاتمة:

من خلال ما استعرضه نستنتج أهمية الحكومة الالكترونية وفعاليتها في أداء الخدمات المختلفة وكذا ترقية المجتمعات باختصار أهم عقبتين هما المكان والزمان في شتى المعاملات، فيجب على كل دولة ترسيخ الجهود والإمكانيات المادية والمالية والبشرية في تطبيق هذا المشروع وفق متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لصنع القرار السليم والحكم الرشيد الذي يخدم استراتيجياتها المستقبلية.

وضمن المتغيرات البيئية في المجتمع سواء كانت متغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو تكنولوجية، فمن المهم على كل دولة تسعى إلى إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية التوافق والتكيف مع كل هذه المتغيرات. بالإضافة إلى ضرورة تطوير ثقافة أفرادها بمختلف الفئات وفق ما تستدعيه الحكومة الإلكترونية.

المراجع:

د. إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
د. طارق عبد العال حماد، "التجارة الإلكترونية، المفاهيم التجارب التحديات الأبعاد التكنولوجية والمالية والقانونية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

د. ناصر خليل، "التجارة والتسويق الإلكتروني"، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

أ. سلوى على سليم، "الإسلام والضبط الاجتماعي"، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985 م ص 76، 75.

أ. نبيل علي، "العرب وعصر المعلومات"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1994

أ. ياسر عثمان محرم، "العبرة في عصر المعلومات"، مجلة عالم البناء، العدد 192، القاهرة، جويلية 1997

أ. عبد الله موسى، "رؤيتنا الثقافية وتحديات العولمة"، مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والإعلام، لبنان، 2000

أ. مرتضى معاش، "المعلوماتية مواجحة تاريخية جديدة" مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والإعلام، لبنان، 2000

أ. سعد الأمارة، "الدين والأسرة والتنشئة الاجتماعية"، مجلة النبأ، العدد 57، المستقبل للثقافة والإعلام، لبنان، 2001

أ. حسن الوراكلي، "المجتمع الإسلامي المعاصر والهوية الحضارية .. إشكالية الانفصال والاندماج"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 422،

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ديسمبر/يناير 2001/2000.

أ. جمال محمد غيطاس، "الحكومة الإلكترونية ليست مشروع، ولكن أفكار وساليب عمل"، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42309،

الثلاثاء 6 أكتوبر 2002

د. محمد بن أحمد السديري، "المعلوماتية في خدمة الرحمن"، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي، جامعة الملك عبد العزيز،

أبريل 2004

Site web :

- 1 : <http://www.araburban.org/egov/arabic/gfwm.htm>
- 2: <http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?p=110466>
- 3: <http://www1.oecd.org/puma/pubs/>
- 4: <http://www1.worldbank.org/publicsector/egov/>
- 5: http://www.egvlinks.com/world_egov_links.html
- 6: <http://www.excelogov.org/techcom/index.htm>
- 7: http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=425:2009-08-02-08-08-



ISSN 2170-0796